

## صراع الأولويات وتأثيرها على مسار الثورة الجزائرية من خلال الشهادات والكتابات التاريخية.

الدكتور تيزي ميلود

قسم العلوم الإنسانية

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

جامعة سيدي بلعباس

**Abstract.** The objective of the treaty of the Summam is exactly the same as the one of the declaration of the 1st November. It has shown the Algerian people felt really concerned by it but this wasn't the cause of the political leaders and the military ones which points of view differed. This conflict was shown when some decisions weren't approved by the two hands and this was more obvious after the independence. Although this discord, the leaders managed to create a popular conscience that make people adopt this cause.

مقدمة:

إن الحديث عن مشروع المجتمع الذي حملته ثورة التحرير الوطني من خلال مؤتمر الصومام لا يختلف عن ذلك الذي جاء به بيان أول نوفمبر 1954، حيث حمل الميثاق تبني الجماهير الشعبية للثورة وانسجامها بينما كشف عن خلل في القيادة السياسية والعسكرية بعد صدور بعض القرارات التي عبرت عن إثارة النعرات والتفرقة التي سوف تشهدها فترة ما بعد الاستقلال. كما حقق المؤتمر وعيا شعبيا فكان ذلك نجاحا لقيادة الثورة في تحويلها إلى "ثورة شعبية"<sup>1</sup>. إن الثورة الجزائرية في بدايتها لم تكن تحمل لا عقيدة ولا إيديولوجية ولا منطق فكري غير الاستقلال والحرية وهذا ما ميز مفجريها أي (الزعماتية) كمنهج لتحقيق الأهداف.

وهنا تطرح الكثير من التساؤلات أبرزها كيف كانت علاقة جيش التحرير الوطني بجهة التحرير الوطني؟ لقد برزت نظرة السياسي والعسكري مع انعقاد المؤتمر وبالضبط بعد خروج عبان رمضان من السجن<sup>2</sup> الذي بدأ في وضع إستراتيجية للثورة وفق خطة كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى خلق قيادة من الشخصيات التاريخية<sup>3</sup> ثم فرض نفسه على رأسها. تجلت هذه الخطة في حرصه على تنظيم المؤتمر في تلك الظروف وفي ذلك الزمن (20 أوت 1956) مع استعانتة ببعض التاريخيين أمثال العربي بن مهيدي، زيغود يوسف ثم إنشاء أجهزة قيادية تتمثل في المجلس الوطني للثورة (CNRA) وترأسه للجنة التنسيق والتنفيذ (CCE). إن ذكاء هذا الأخير يتجلى في إقرار أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج كنتيجة أساسية للمؤتمر مما فهمه التاريخيون على أنه سحب للباساط من تحت أقدامهم. تشير الكثير من المذكرات والشهادات على أن عبان رمضان كان ذو شخصية قوية وثقافة واسعة ومستوى علمي رفيع مقارنة بنظرائه<sup>4</sup> رأى فيها خصومه خطرا على الثورة لكن في الواقع كان خطرا عليهم بعد فشل فكرة الزعيم التي

جسدها مصالي الحاج في الحركة الوطنية. وعليه يمكننا كذلك طرح التساؤل الآتي: كيف كانت العلاقة بين الهيئتين المنبثقتين عن المؤتمر والقيادات التاريخية في الخارج أوفي الداخل؟ وهل أثر فيها مبدأ الأولويات؟

أ- تأثير مبدأ الأولويات "السياسي" على "العسكري" و"الداخل على الخارج"  
إن التوقف عند هذه النقطة ليس لإعطاء أهمية لقرارات مؤتمر الصومام فقط وإنما لربط المبدأ مع ما كان شائعا منذ تاريخ إنشاء المنظمة الخاصة (OS)<sup>5</sup> والتصادم الذي أحدثته داخل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومع الأعضاء الآخرين من مركزيين ومصاليين، ثم تجدد هذا التصارع داخل جبهة التحرير الوطني (FLN)<sup>6</sup> مع الاندماجين وأعضاء جمعية العلماء المسلمين وهذا ما يوضح لنا أن النواة الأولى للعسكريين بدأت مع أنصار العمل المسلح من أوائل الملتحقين بالثورة مقابل المترددين الذين التحقوا بها بعد نجاح انطلاقها وهم في الغالب من السياسيين، ومن هذا المنطلق ظهرت عقلية التفوق العسكري على السياسي، وبناء على هذا الأمر أراد مؤتمر الصومام أن يعيد طبيعة الوضع إلى أوله بإقرار أولوية السياسي على العسكري للقضاء على الفروق التي وجدت قبل نوفمبر 1954.

لقد اتضح هذا التمييز من قبل جميع أعضاء بيان أول نوفمبر برفضهم للسياسيين الذين التحقوا بالثورة لاحقا ولوحظ ذلك جليا في نقاشات القادة العسكريين منذ الخمسينيات إلى يومنا هذا.

إن معركة الجزائر<sup>7</sup> التي أرادها الثنائي عبان رمضان والعربي بن مهيدي كانت خطوة لتكسير عقدة العسكريين حسب اعتقادنا أو يمكن اعتبارها حركة ثورية داخل المدن بإشراك سكانها بعد أن كان هذا العمل مقصورا على سكان الأرياف الذين يمثلون الفئة الثورية الوحيدة القادرة على الصمود والتكيف مع الثورة والضغط الاستعماري، وبالتالي ساهمت هذه الفكرة في بروز صراع جديد آخر بين المدينة والريف انتهى بالتشكيك في سكان المدن بعد فشل تلك المعركة.

إن استمرار التجاذب بين السياسي والعسكري حتى ما بعد الاستقلال كرس منطق القدرة على إبراز الظاهرة الوطنية<sup>8</sup> في مشروع الدولة المستقلة التي أرادها العسكري والتي تقوم على القضاء على النظام الاستعماري الكولونيالي بينما السياسي كانت نظرتة تقوم على كيفية إفادة الدولة المستقلة. إن هذا الجبل هو الذي كرس الصراع بين الداخل والخارج وبين السياسيين والعسكريين وما حمله من آثار ضارة بالمسيرة الثورية التي راح ضحيتها منظرها عبان رمضان نفسه. إن المتمعن في هذا الأمر سوف يخلص إلى أن ذلك المبدأ ساد الغموض ولم يؤثر على الثورة رغم معركة الجزائر التي فشلت واشتداد الخناق على الحدود حيث قل الإمداد بالسلاح وازدادت الاتهامات بالتقصير وخصوصا في الولايات الثانية والثالثة والرابعة .

لقد أثارَت هذه القضايا كلها عدم الثقة وأضافت الكثير من الشكوك في تصرفات طرف على حساب آخر فبات العمل الفردي لعبان رمضان يفهم على أنه نرجسية أو إيديولوجية سياسية يراد تطبيقها دون استشارة، وكانت قرارات المؤتمر محل شك وعدم رضى. لقد أحدثت أولوية العمل السياسي على العسكري صراعا بين جناحي الثورة الجزائرية حيث حمل جناح جبهة التحرير الوطني شعار السياسي وجناح جيش التحرير الوطني شعار العسكري وبدل ذلك على عدم الثقة **وتسرعاً** في تولي السياسيين القيادة على حساب الثوريين خصوصا بعد عملية أكتوبر<sup>9</sup> 1956. إن هذا الحدث لم يمه الصراع لأن كريم بلقاسم الذي كان من المؤيدين لقرارات المؤتمر سوف يتراجع عن ذلك بعد دخوله في صراع مع عبان رمضان وينضم إلى صفوف العسكريين الذي سينتهي باغتيال عبان رمضان في ديسمبر 1957<sup>10</sup>.

وظل الوضع إلى حين تعيين كريم بلقاسم وزيرا للقوات المسلحة في سبتمبر 1958، لكن في الحكومة الثانية في جانفي 1960 أزيح من منصبه وعين كوزير للعلاقات الخارجية فانتهى بظهور قوة جديدة ممثلة في هيئة الأركان التي يقودها هواري بومدين المحسوب دائما على الجناح العسكري<sup>11</sup>.

نذكر هنا مثلا واحدا فقط لهذا الصراع الذي كان نتيجة لفرض المؤتمر قرارا جعل بموجبه الأمور بيد السياسيين الذي ما كان يقودهم عبان رمضان، فدخل الجيش تحت طائلة القيادة المركزية لأول مرة، لكن دلالة هذا القرار سيكون كذلك بداية لصراع لا زال مستمرا إلى يومنا هذا.

إن أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج كان الهدف منه على حسب القراءة الأولى لقرارات مؤتمر الصومام، هو الحد من نشاط البعثة الخارجية التي كان يقودها أحمد بن بلة والتي حققت نجاحا في استمالة مصر ونظامها إلى جانب الثورة الجزائرية، لكنها عجزت عن أداء مهمتها لأسباب حالت دون تسريع العملية التي كلف من أجلها أحمد بن بلة منذ إندلاع الثورة. بينما كان المتضرر الأكبر من هذا القرار هو العسكريين الذين سوف يتحالفون مع أعضاء الوفد الخارجي ومنطقيا ضد عبان رمضان ومجموعته ولكل حجته في ذلك.

إن المتتبع للشهادات والمذكرات والتصريحات المتعلقة بهذه النقطة وخصوصا الذين حكموا على المؤتمر بالنجاح من وجهة نظرهم أو الذين اعتبروه انحرافا حسب رأيهم يستطيع أن يفسر مسألة العلاقة بين السياسي والعسكري و تداخل جيش التحرير بجبهة التحرير الوطني ظلت إلى يومنا هذا محل جدل و دراسة وبحث من مختلف الأقسام الوطنية والأجنبية سواء أكاديمية أو سياسية.

وفي هذا الصدد ما كتبه سعد دحلب عن قرارات مؤتمر الصومام في جانبها العسكري بأن أصبح الجيش منظما ووضحت علاقته بالجانب السياسي، حيث اعتبر مبدأ أولوية السياسي قضية بديهية<sup>12</sup> أما أحمد بن بلة رأس المتضررين والمعارضين الذي شكك حتى في شرعية المؤتمر ومتهما السياسيين بالاستيلاء على الثورة. أما الاستعانة ببعض

العسكريين<sup>13</sup> فهو من باب التغطية على بعض النوايا. لقد انتقد بشدة التمييز بين السياسيين والعسكريين من خلال هذا القرار الذي زرع بذور الشقاق والصراع الداخلي.

وعليه، يمكننا أن نستنتج أن القرارات قد أسست لتطور جديد أحرزته جبهة التحرير الوطني تمثل في خلق مؤسسات توطر وتقود الثورة، لكن في نفس الوقت بدأت عدة وجوه جديدة تؤسس مواقع لها داخل هذه المؤسسات وبالتالي غرس القرار (أولوية السياسي على العسكري) وهو ما سيؤدي على المدى البعيد إلى تفتت الجبهة وانحطاطها بعد المؤتمر حيث أصبح الإطار المناضل داخلها يصارع على واجهتين، الواجهة الأولى خارجية والواجهة الثانية داخلية هدفها من يقود الثورة ومن يمارس السلطة عندما يتحقق الاستقلال.

فرغم اعتقال وفد الثورة في عملية القرصنة الجوية التي ذكرناها سابقا وبقاء عبان رمضان وجماعته مسؤولين مباشرين يقودون الثورة منذ المؤتمر إلا أن أزمة الداخل والخارج والعسكري والسياسي لم تجد طريقها للحل. لقد توالى الانتكاسات بعد معركة الجزائر في ظل الصراع الخفي والمعلن بالقرارات الخلافية وباستشهاد العربي بن مهيدي<sup>14</sup> فكان كريم بلقاسم الوحيد الذي يمثل التاريخيين في القيادة الجديدة التي أقرها المؤتمر وهذه الصدفة سوف تعيد من جديد الأمور إلى أولها. يعود العسكريون إلى الواجهة لما طالبوا المجلس الوطني بالانعقاد لتفويضه مع ظهور عبد الحفيظ بوصوف<sup>15</sup> قائد الولاية الخامسة للواجهة. هذا الطلب أفلق نوعا ما عبان رمضان وصديقيه بن يوسف بن خدة وسعد دحلب.

لقد كان من نتائج هذه الظروف أن انعقد المؤتمر الثاني في أوت 1957 بالقاهرة لتوسيع المجلس الوطني للثورة إلى 54 عضوا، بينما في الميدان كان العسكريون يسيطرون على الولايات حيث فرضوا وجهة نظرهم ولم يستطع عبان رمضان الصمود كثيرا أمام هذا التشدد وسوف يكون ضحية قراره ذلك كما سبق وأن أشرنا.

لقد تأكد فعليا انتصار العسكري على السياسي منذ ديسمبر 1957 تاريخ اغتيال صاحب مبدأ أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج بدعوى "إنقاذ الثورة"<sup>16</sup>

يعد عبان رمضان أول ضحية لهذا الصراع الذي شهدته العلاقة بين جيش التحرير الوطني (ALN) ووجهة التحرير الوطني (FLN). إن هذا الأسلوب الجديد تميز بالسرية والخفاء وحتى التأثير جعل الكثير من الأقاليم الأجنبية تعتبره ممن طبيعة الثورة الجزائرية المسلحة<sup>17</sup> وتداعى هذا الحكم حتى إلى فترة ما بعد الاستقلال.

إن لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) التي نقضت مبدأ الداخل على الخارج لظروف جد صعبة وطعنت في مصداقية المؤتمر لأنها لم تجتمع إلا في أبريل 1958، لكن لم تسلم هي كذلك من سيطرة الباءات الثلاث (les 3B) على الجناح العسكري خصوصا كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف الذين يناورون على فكرة إنشاء هيئة الأركان التي تولى قيادتها هواري بومدين في الجهة الغربية والعقيد محمد السعيد في الجهة الشرقية.

لقد أصبح الجناح السياسي عرضة للخلافات والتفكك أمام تصلب موقف العسكريين وتكتلهم ويعود ذلك إلى أن أغلب السياسيين لم يتخلصوا من أفكارهم السياسية وانتماءاتهم الإيديولوجية التي حملوها من أحزابهم قبل الثورة التحريرية.

لقد أقر مؤتمر الصومام مبدأ أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري بمنطق سياسي إيديولوجي أرادته عبان رمضان على أساس أن الأولوية للوضع الداخلي وأولوية الوضع السياسي لأن العسكري وسيلة لتحقيق أهداف البرنامج السياسي لكن النزعة الذاتية والتموقع هما اللذان أعطيا لهذين المبدأين القراءة التي ولدت الصراع والخلاف والاتهام الذي وصل حتى إلى التصفية<sup>18</sup>.

ب- ظهور التكتلات واستمرار الصراع بين الداخل والخارج وبين السياسيين والعسكريين.

نجح المؤتمر في إنشاء مؤسسات للثورة حسب العديد من الباحثين والمهتمين في هذه المرحلة، حيث تأسس المجلس الوطني للثورة (CNRA) كجهاز للتداول وجمع كل الأعضاء ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) وحدد مهام كل منهما في تولي المسؤولية فإنه قد خلق الكثير من النزعات والحساسيات في تفضيل السياسي على العسكري رغم أن فهم هذا القرار من وجهة نظر السياسيين كان منطقياً لأن في الواقع كان جيش التحرير الجناح العسكري في الجهة هو الذي يقود الثورة وأن فشل السياسيين أصبح سبباً من أسباب اندلاعها وحتى ميلاد جبهة التحرير الوطني كان من صلب العسكريين.

لقد كان لتداخل أولوية السياسي على العسكري تأثيره الفعلي على قيادة الثورة سواء في الداخل أو في الخارج وهذا ما اتضح في مواقف كريم بلقاسم نفسه بعد استشهاد العربي بن مهيدي حيث بدأ يتعاطف ضمناً<sup>19</sup> مع أحمد بن بلة ومناصريه وتقريبه من لخضر بن طوبال واستمالته لعمر أوعمران<sup>20</sup> مسؤول الولاية الرابعة. أما عبان رمضان فقد بدأ يفقد نفوذه في الداخل ما عدا بعض العناصر اليسارية في العاصمة (Z.A.A) أو بعض الشخصيات في أوروبا، بينما فقد كل شيء في تونس ومصر وحتى الغرب حيث اعتبرته أنه معادي لما هو عربي<sup>21</sup>.

برزت ظاهرة التكتلات من خلال طريقة التعيين في لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تعتبر حكومة مصغرة في نظرنا، فتشكلت في بداية الأمر من خمسة أعضاء<sup>22</sup> ثم توسعت إلى أربعة عشر عضواً وبالتالي فقد عرفت هذه الهيئة مرحلتين اثنتين لكل خصوصياتها:

المرحلة الأولى 20 أوت 1956: تميزت بتنظيم الجيش والبحث عن التموين والأسلحة وتنشيط العمليات العسكرية وكانت قيادتها من السياسيين والذين لم يكن لهم تاريخ مع بداية اندلاع الثورة ماعدا اثنين (العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم).

المرحلة الثانية: وهي المنبثقة عن مؤتمر القاهرة 1957 كان هدفها معالجة القرارات التي قسمت القيادة إلى طرفين متنازعين وأسست للعمل الدبلوماسي والسياسي الذي أدى إلى ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA). يمكن القول أن النواة الأولى للتكتل بدأت مع مؤتمر القاهرة في أوت 1957 بغض النظر عن الانقسام الأول الذي تكلمنا عنه إثر انعقاد المؤتمر نفسه والذي يضم طرفين الأول يقوده عبان رمضان والثاني يقوده أحمد بن بلة. اتضحت بداية التكتل جليا بعد هذا المؤتمر من خلال نوعية الحضور فمن بين ثلاثة وعشرون عضوا حضر عشرة من العسكريين والباقي من السياسيين والمدنيين<sup>23</sup> هذا من جهة ومن جهة ثانية نلاحظ أن أبرز نقطة درست في جدول الأعمال تتمثل في توسيع أعضاء مجلس الثورة والزيادة في عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مع انتقاد مبدئي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج من طرف كريم بلقاسم الذي عرض للتصويت أن تكون الأولوية للذين فجروا ثورة نوفمبر وقد عارض ذلك فرحات عباس.

يمثل مؤتمر الصومام فعلا منعرجا حاسما في تطور الأحداث سواء التي طبعت جيش التحرير الوطني (ALN) أو التي ميزت جبهة التحرير الوطني (FLN) على مستوى قيادة كلاهما.

فبعد أن كان كريم بلقاسم من المؤيدين لعبان رمضان الذي يعتبر مهندس المؤتمر وصانع أرضية بدعم من بن يوسف بن خدة أصبح منذ مؤتمر القاهرة 1957 مكرسا لمبدأ أولوية جيش التحرير الوطني عكس مؤتمر الصومام الذي أقر أسبقية العمل السياسي وأسبقية الداخل على الخارج وعلى إثر ذلك بدأ نفوذ العسكريين يتشكل وبرز إلى جانب كريم بلقاسم عبد الحفيظ بوالصوف ولخضر بن طوبال بحكم الشرعية التاريخية وأصبحت القيادة في يدهم<sup>24</sup> لم ينحصر هذا التكتل في قيادة الثورة بعد مؤتمر الصومام فحسب بل كان للداخل كذلك دوره في البحث عن هذا الأسلوب الجديد نظرا لهذه الظروف ولأسباب أخرى، يظهر كذلك في اجتماع العقدة عن الداخل ما بين 06 و12 ديسمبر 1958<sup>25</sup> وهو تكتل عسكري انعقد للنظر في الوضع الداخلي واتجاه الثورة وكيفية مواجهة السياسة الجديدة للجنرال ديغول بعد توليه الحكم في فرنسا.

لقد كان موضوع نقاش الكثير من القادة العسكريين خلال هذا الاجتماع ، النقاط التالية:

- نقص الأسلحة.
- انقطاع التنسيق بين الداخل والخارج.
- انحراف الوفد الخارجي عن تحمل مسؤولياته.
- حساسية الولاية الثالثة بعد اختراقها من طرف الحركات المناوئة (MNA) .
- اشتداد الضغط على الداخل من قبل القوات الاستعمارية.

إن هذه النقاط كلها حسب رأينا كانت لها علاقة بما طرحه مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 خصوصا حول

الداخل

على الخارج وقضية التنسيق ما بين الولايات مما يعني فشل قيادة مركزية في الخارج<sup>26</sup>  
لقد أعطى هذا التكتل العسكري (اجتماع العقدا) تصورا شاملا له دلالة سياسية لذلك الصراع الذي كان قائما  
بين السياسيين والعسكريين في الخارج بعد حل لجنة التنسيق والتنفيذ سواء في تونس أو في القاهرة، كما نشير ان  
معنويات الشعب بدأت تتأثر نتيجة لسياسة الأرض المحروقة التي طبقها الجنرال شال على الجزائر<sup>27</sup> وهي نفس الظروف  
التي أدت إلى فشل هذا الاجتماع بسبب استشهاد الكثير من القادة التاريخيين خصوصا العقيد عميروش وسي الحواس  
ولم يبق إلا قائد الولاية الأولى (الحاج لخضر) ومن الملاحظ حول هذه المبادرة أن قيادة الخارج اعتبرت هذا الاجتماع  
مؤامرة على الثورة<sup>28</sup>.

إن عودة زمام الأمور بيد العسكري على السياسي لا يمكن الحديث عنها بدون الإشارة إلى نقطة أخرى جد  
حساسة تتمثل في أن الصراع اشتد منذ مؤتمر القاهرة في أوت 1957 وحسب الكثير من الشهادات والتصريحات أن  
ذلك الصراع سمح باختراق القيادة العسكرية من قبل ما يعرف بالفارين من الجيش الفرنسي<sup>29</sup> الذين تولوا هم بدورهم  
مناصب قيادية نظرا لخبرتهم العسكرية.

فإذا أخذ المعارضون على مؤتمر الصومام انضمام المركزيين والسياسيين إلى الثورة وتوليهم مناصب في المجلس  
الوطني للثورة كذلك نجد أن هؤلاء الذين كانوا في الجيش الفرنسي تولوا مناصب على المستوى العالي وبدأوا يؤثرون  
تأثيرا ملحوظا في كل التكتلات التي عرفها الصراع السياسي والعسكري، بدءا بتشكيل نواة داخل قمة مؤسسات الثورة  
رغم معارضة بن طوبال ولطفي وعلي كافي لهذا الأمر الذي كان بتشجيع من كريم بلقاسم و استمر الحال إلى غاية انعقاد  
المجلس الوطني للثورة لاجتماعه في طرابلس ديسمبر<sup>30</sup> 1959 عرف انعقاد المجلس الوطني للثورة جوا مشحونا  
ومتأزما بين العسكريين أنفسهم في عدة جهات رغم أنهم خرجوا منتصرين بعد أول مؤتمر انعقد بعد ذلك الذي أقر أولوية  
السياسي على العسكري.

إن هذه الأزمة كان مصدرها نفوذهم على أرض القتال وكان ذلك لفرغ الساحة السياسية بعد استشهاد العربي بن  
مهدي وعبان رمضان ويتم من جهة أخرى للولايات الجهوية على حساب الإحساس بالانتماء للوطن.

يفسر المؤرخ محمد حربي بحكم معاشته لهذه الفترة أن سبب التكتلات التي عرفها جيش التحرير الوطني بعد  
مؤتمر الصومام والصراع الذي طبع السياسيين في الحكومة المؤقتة راجع لحرب ا لمواقع<sup>31</sup> يفسر ذلك في الوزن الذي  
شكله ما يعرف بالباءات الثلاث<sup>32</sup>. عكس فرحات عباس وبن يوسف بن خدة وأحمد فرانسيس الذين كانوا يمثلون قيادة  
الثورة بدون انتماء إلى أي جهة وسيطر هؤلاء على زمام الثورة منذ اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة 1957

وانقلبوا على مبادئ مؤتمر الصومام وتنامى نفوذهم في ظل تراجع نفوذ ممثلي جبهة التحرير الوطني بعد مجيء الجنرال ديغول (General de GAULLE) الذي طبق مشروعا له عدة جوانب عسكرية واقتصادية وسياسية فكان ممثلو الثورة الأوائل مترددون حول مسألة التفاوض فكان ظهور الباءات بمثابة التيار المتشدد وهذا يعتبر وجها آخر للصراع. إن الرجوع للشهادات التي أدليت حول هذا الموضوع يدفعنا لطرح الكثير من الإستفهامات والتساؤلات لأننا وجدنا تضاربا في حقيقتها ومن خلال تتبعنا لتاريخ تأسيسها ونشاطها فإنها كانت مضخمة في الكتابات الجهوية والفرنسية وواضحة حسب الحوارات والمذكرات.

فمثلا كتاب "أكفادو سنة مع العقيد عميروش" الصادر مؤخرا عن دار القصة لصاحبه "حمو عميروش"<sup>33</sup> رفع الستار عن عدة نقاط مهمة خصوصا ما يعرف بقضية "ملوزة" بقرية بني سليمان التي كانت موالية للحركة المصالية والتي اتهم فيها العقيد عميروش بتصفية سكانها. إن القضية لا علاقة لعميروش بها وإنما هي من الدعاية الفرنسية لأن هذا الأخير كان حينها في طريق العودة من تونس وشهد الكاتب (الذي عايش الحدث) على ذلك لما طلب المعنى بالأمر تقريرا عن الحدث وأن المنطقة كان قائدها محمدي السعيد (المدعو ناصر).

وبالنسبة لاستهداف المثقفين أو ما يعرف بعملية "الابلويت La Bleuite" التي تعود إلى سنة 1958 فقد كانت من صنع الجهاز الاستخباراتي الفرنسي تحت قيادة النقيب الفرنسي بول آلان ليجي (paul alain leger) في إطار الحرب النفسية ضد جبهة التحرير الوطني بعد انتهاء معركة الجزائر 1957.

إن التحاق الكثير من ثوار الجزائر العاصمة (ZAA) بالولايتين التاريخيتين الثالثة والرابعة استغلته عناصر (ليجي) المعروفين بـ "الزرق Les Bleux" الذين تسللوا مع الفارين نحو هاتين الولايتين وبدأوا في زرع الشكوك والفتنة بين صفوف المجاهدين وعلى مستوى القيادة المحلية وقد استخدمت كافة الوسائل من تزوير للأختام وإمضاءات القادة ونشر بلاغات وكتابات بين نواحيها هو ما جعل ما اشتهر على تسميته بالمؤامرة في أوساط المجاهدين.

تصرف عميروش وفق هذه الظروف التي كلفته (وصف الدموي)<sup>34</sup> من قبل بعض الكتابات المغرضة، وإلصاق تهمة تصفية المثقفين رغم أنه كان مقربا منه الفرانكفوني "عيساني محمد السعيد" و عبد الحفيظ أمقران المحسوب على المعريين.

إن الصراع الذي حدث بين المصاليين وجيش التحرير الوطني يعود أساسا لكون الثورة انطلقت مفاجئة للكثير من الزعامات السابقة لكن الذي لا يمكن فهمه هو الحرب التي دامت أربع سنين والتي كادت أن تحول الثورة إلى حرب أهلية لولا أن مؤتمر الصومام انعقد لوضع إيديولوجية محددة جمعت عناصر لم توافق على اندلاع الثورة في ذلك الزمن والتوقيت وتلك الكيفية واستطاع أن ينشأ قواعد وهيكل استوعبت الكثير من التيارات التي حاصرت تلك الحركات ولم تغذيها وتزيد في نشاطها<sup>35</sup>



لقد كانت الولاية الثالثة بقيادة العقيد عميروش ما بين أكتوبر 1957 و فبراير 1958 مسرحا لاختراق فرنسي خطير وقد تمركزت عملية الاختراق عبر المنطقة الرابعة من الولاية المجاورة للمنطقة الأولى من الولاية الرابعة<sup>36</sup> حيث راسل عميروش لجنة التنسيق والتنفيذ ( CCE ) بتونس وحي قادة الولايات بتقرير يعلن فيه هذا الاختراق معتبرا إياه مؤامرة ضد الثورة من تدبير المخابرات الفرنسية بدون شك ولها امتداد إلى جميع الولايات<sup>37</sup> وهذا ما يفسر صعوبة الوضع داخليا وأن خروج قيادة الثورة نحو الخارج فصح المجال لعدة أطراف في تعقيد الأمور.

لقد صنف التقرير الذي أعده عميروش المؤامرة وفق النقاط الآتية:

- عناصر متعلمة مثقفة التحقت بجيش التحرير الوطني عام 1956 بعد إضراب التاسع عشر ماي.
- عناصر التحقت بعد الإفراج عنها مباشرة
- عناصر جاءت من تونس والمغرب متمكنة من جهاز اللاسلكي وتقنيون.
- مخبرون محترفون كانوا ضمن تشكيلات سياسية فرنسية قديمة.

لقد جعل عميروش هذه الأصناف ذات علاقة بالمخابرات الاستعمارية والتي لها دور تؤديه في هذا الشأن، وبناء على ذلك فإن الكثير من الشهادات تناولت هذه القضية خصوصا في إطار الصراع بين السياسي والعسكري.

روجت الدعاية الاستعمارية كثيرا لهذه القضية "لابلويت" أو "الزرق" حيث حاولت تلميح سمعة عميروش بل وحتى اتهامه بتصفية عبان رمضان<sup>38</sup> رغم أن الاثنان لم يلتقيا قبل اندلاع الثورة وأنهما مختلفان في المسار وقد سبق أن سأل عميروش عن عبان رمضان الذي بدأ يظهر مع مؤتمر الصومام وهو ما يدحض مزاعم الكتابات الفرنسية عن خلاف كان واقعا بين عميروش وعباس لغرور قبل الثورة.

لقد كانت هذه العملية بمثابة الضربة القاضية للثوار كادت أن تؤدي إلى إفشال عزمهم وكان عميروش ضحية هذه الحرب النفسية القاسية التي لعب فيها قسم الاستعلامات العسكرية دورا كبيرا<sup>39</sup>.

وقيل كلام كثير عن هذه الشخصية التاريخية حتى اختصر تاريخه في تلك الأحداث فقط لكن هناك الكثير من التساؤلات طرحت حول كيفية استشهاده والمسؤول عن مقتله .

الكثير من الدراسات تذهب في أغلبها إلى قضية تصفية حسابات حيث لم يكن التيار يمر بینه وبين كريم بلقاسم وهذا بسبب القيادة الداخلية للثورة<sup>40</sup>. وقد تناول هذا الطرح المؤرخ الفرنسي ايف كوريير ( Yves Courrière ) في كتابه "ساعة العقدا" طبعة فايار 1970 عندما أشار إلى أن عميروش لم يقتل من طرف الجيش الفرنسي وإنما بخيانة من أعضاء الحكومة المؤقتة.

لم تواجه الثورة التحريرية خلال هذه السنوات القوات الاستعمارية فقط، بل واجهت ضغطا رهيبا من تلك الحركات المسلحة والمتمردين والإعلام الفرنسي الذي خلق التشكيك والتردد حتى لدى أوساط وفئات كبيرة من الجزائريين سواء في الداخل أو في الخارج .

لقد كان وراء ذلك الأحزاب الفرنسية ذات التوجه الاشتراكي والشيوعي تحت تبريرات إيديولوجية <sup>41</sup> جاهلة بالحقائق والواقع الصحيح فاستطاعت أن تبت علامات الاستفهام التي تأثر بها الكثير من القادة مما يفسر ذلك الصراع المرير خصوصا بعد تولي ديغول السلطة في فرنسا عام 1958.

إن مواجهة كل هذه الاتجاهات شكل خطرا كبيرا على الثورة انطلاقا من حركة بلونيس ثم مناورات بلحاج الجيلالي عبد القادر المدعو كوييس الذين عرفت الأجهزة الاستعمارية كيف توظفهم <sup>42</sup> وتوجيه الدعاية الفرنسية من خلال صحافيها للتشويش على الثورة ونشر البلبلة.

تشير الكثير من لدراسات أن ميصالي الحاج تفتن لهذا الأمر من خلال رسالة وجهها في نهاية أفريل 1958 من شمال غرب فرنسا إلى قادة حركته جاء فيها: "إذا اعتمدنا على ما ورد في الصحافة حول قضية بلونيس، استنتجنا أن مصالح المكتب العربي <sup>43</sup> ضحكت على الرجل". وهذا ما يفسر كيف تفتن رموز هذه الحركات للدور الذي سطرته لهم الاستخبارات الفرنسية بطريقة غير مباشرة لتأدية مهام تخدم الاستعمار في النهاية.

وفي الأخير نستنتج أن الثورة التحريرية مرت بظروف صعبة وقاسية نتيجة لهذه الأحداث وبعض التصرفات لكن ذلك لا يجعلنا نشك في وطنية قادتها، بل يجب أن نتناول هذه المواضيع الصعبة في إطارها التاريخي بشكل لا يجعلنا نشك في نوايا طرف ومصادقية طرف آخر. لأن ما عرفته الثورة بعد 1957 من استشهاد العديد من القادة وإلقاء القبض على الكثير منهم سواء في الداخل أو في الخارج <sup>44</sup> أثر كثيرا على سيرها، ووصل الأمر إلى حد تبادل التهم وعدم التأكد من شهادات البعض منهم <sup>45</sup>، لكن ذلك ليس كافيا لتشويه سيرة قادة الثورة كلهم أو معظمهم.

إن الابتعاد عن تناول هذه القضايا يجعلنا عرضة لعدم فهم الظروف والتوازنات التي أفرزتها تلك الصراعات ، وبالتالي فإننا دائما أمام معضلة قراءة وكتابة تاريخنا والخوض في تفاصيل الأحداث والمغالطات التي تنشرها الكثير من الكتابات التاريخية التي أصبحت تجد رواجا كبيرا من قبل السياسيين والأكاديميين الفرنسيين، فمشكلة كتابة تاريخ الثورة التحريرية لا تكمن حسب رأينا في الإطلاع على وثائق أرشيفية فرنسية أو جزائرية وإنما في تأخر الكثير من المجاهدين الأحياء للإدلاء بشهاداتهم وكيفية توظيفها واستغلالها إن وجدت، فالمشكل في الاعتراف وليس في التوبة كما يقول "جيل مونيسرون" <sup>46</sup> ( jil monisroun ).

لقد خضع تاريخ الثورة بصفة خاصة لمنطق تفوق جيل نوفمبر على الأجيال السابقة بالنسبة للتاريخيين، بينما بعد الاستقلال تم التأسيس لأولوية ترفض المناقشة مع الأجيال الحالية فتتج عن ذلك إقصاء مزدوج مس في البداية كل من

كان ناشطا في الحركة الوطنية ابتداء من مصالي الحاج. أما اليوم فتشهد قطيعة بين الباحث والثورة من أجل كتابة لا تحمل خطوطا حمراء بعد مرور قرابة 50 سنة من الاستقلال وبعيدا عن منطق التفوق، لأن الثورة قامت على وقع خلافات حادة بين أقطاب الحركة الوطنية وكان اندلاعها من منطق السبق وتفوق الجيل الذي آمن بالعمل المسلح بعيدا عن التردد والتراجع.

وعليه يجب تجاوز الحساسيات التي كانت سائدة قبل وخلال الثورة والتي أصبحت تطبع كل المذكرات والشهادات لتفادي انتقالها إلى القارئ، سواء بالنسبة للذين عارضوا مؤتمر الصومام لأنهم كانوا يؤمنون بمواقفهم التي كانت تطعن في أرضيته، أو الذين تبنا الوثيقة لأنها وضعت برنامجا للثورة التي انطلقت بدون قيادة موحدة في نوفمبر 1954.

إن الذكريات ليست تاريخا كما يقول المفكر الجزائري محمد أركون<sup>47</sup> "فيجب أن نحترم الجانب المخفي في التاريخ لأن الدماء التي سالت، كانت من أجل هذا الجانب المخفي والذي لازال يغطيه الخطاب "الميثوإيديولوجي"<sup>48</sup>. الهوامش:

- 1- الندوة التاريخية: المتحف الوطني للمجاهد 2004/11/30 مداخلة رضا مالك تحت عنوان " مشروع المجتمع الجزائري في ثورة أول نوفمبر".
- 2- كان في جانفي 1955.
- 3- أقصد الشخصيات الست التي سوف ينحصر معها الصراع: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، أحمد محساس، كريم بلقاسم.
- 4- حميد عبد القادر، عيان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة دار الشهاب 2003 ص 14.
- 5- تشكلت بعد انتخابات أبريل 1947 التي زورت من قبل الإدارة الاستعمارية، وأصبحت تيارا متشددا داخل حركة الإنتصار للحرية الديمقراطية MTLD متكون من الشباب الثوري وأبرز أعضائها (العربي بن مهدي، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، أحمد بن بلة، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال عمار بن عودة...)
- 6 - انبثق عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) وفي اجتماع 23 أكتوبر 1954 أصبحت تحمل هذه التسمية لتنظيم سياسي وجيش التحرير الوطني (ALN) كتنظيم عسكري.
- 7- بدأت في ديسمبر 1956 إلى ديسمبر 1957 وعرفت أبشع أنواع التعذيب بقيادة الجنرال جاك ماسور (jacque massu) اعتبرها الكثير من الذين عايشوها أنها ثورة داخل ثورة أبرز أبطالها علي لا بوانت، ياسف عمار، بومنجل، ياسف سعدي، جميلة بوحيرد، زهرة ظريف اعتقل فيها 3024 شخصا.
- 8- أول من استعمل المصطلح الأمير خالد في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كما ظهرت في خطابات عبد الحميد بن باديس سنة 1931. (patriotisme) ويراها فرحات عباس في "ليل الإستعمار" تقوم على الحرية السياسية
- 9 - اختطاف الوفد الخارجي (بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف).

**Benjamin Stora, Les Ecris De Novembre, Réflexions Sur Le Livre et -10  
La Guerre d'Algérie , Chihab Ed, Alger 2005, p 27.**

- 11 - تأسست الحكومة المؤقتة يوم 19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس و استمرت إلى غاية أوت 1961 أين تولى بن يوسف بن خدة رئاستها بعد ذلك.
- \* هواري بومدين اسمه الحقيقي هو محمد إبراهيم بوخروبة ولد عام 1932 التحق بالثورة في فبراير 1955 بالمنطقة الخامسة وهران وفي 1957 أصبح قائدا لها بعد تعيين بوصوف في الحكومة المؤقتة بعد الاستقلال عين قائدا للأركان وفي 19 جوان 1965 أصبح رئيسا للبلاد بعد الانقلاب على أحمد بن بلة.
- 12- كان من أنصار عبان رمضان، عين في لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1956 ، أصبح وزيرا في الحكومة الثانية ثم وزيرا للخارجية في الحكومة الثالثة وكان من المفاوضين المحنكين في اتفاقية ايفيان. له مؤلفات "الاستقلال" مهمة منجزة" منشورات دحلب، 1986 ص 76.
- 13- أقصد العربي بن مهدي وكريم بلقاسم.
- 14- تقول زهرة ظريف بيطاط لجريدة "الجزائر نيوز" حول معركة الجزائر (3 فبراير 2003) " إن العربي بن مهدي قال للجنرال ماسو " حين استنطاقه " أعطونا طائراتكم ودباباتكم وسنعطيك قففنا... " حيث أكدت انه مسؤول الإدارة العسكرية للجزائر المستقلة (ZAA).
- 15- نائب العربي بن مهدي في قيادة المنطقة الخامسة ثم قائد الولاية من 56 إلى 58 ثم وزيرا للإتصالات في الحكومة المؤقتة GPRA ثم مؤسس ال MALG توفي في 31 ديسمبر 1980.
- 16 تناولت صحيفة المجاهد الناطقة باسم جبهة التحرير الوطني في 29 ماي 1958 العدد رقم 24: "أن عبان رمضان استشهد في ساحة الشرف... لقد خسرت جبهة التحرير الوطني أحد أهم منظميها.
- 17- الجنرال الفرنسي، هنري جاكين صاحب كتاب (الحرب السرية في الجزائر) *La Guerre Secrète en Algérie* صدر بباريس 1977.
- 18- كل الشهادات تعترف لعبان رمضان ببعد نظرتة وفضله الكبير في تنظيم الثورة وعند تصفيته قال أحد القادة آنذاك عنه: "C'est Un Monsieur Qui Dérange !!!".
- 19- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 1998 ص 130.
- 20 اعمر أو عمران من مواليد القبائل كان من المصاليين إبان الأزمة 1954 وفي 1956 أصبح قائدا للولاية الرابعة ومن المؤيدين للمؤتمر لكن في 1962 يؤيد أحمد بن بلة ليعين في المجلس التأسيسي أما لخضر بن طوبال كان مساعدا في المنطقة الثانية ثم خلف زيغود يوسف في 1956 وفي الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، عين وزيرا للداخلية وكان من مؤيدي عبد الحفيظ بو الصوف.

**Benjamin Stora, Les Sources Du Nationalisme Algérien, Paris 1989, - 21  
p 126.**

22- وهم: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، محمد العربي بن مهدي، سعد دحلبن كريم بلقاسم (20 أوت 1956)، وفي اجتماع القاهرة (1957) أضيف فرحات عباس، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري و اعمر أو عمران.

23- وهم:

1- السياسيون كعبان رمضان، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، سعد دحلبن، توفيق المدني، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري.

2- العسكريون: عمار بن عودة، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، العموري، عمار أو عمران، محمد الشريف، دهيليس سليمان، عمار بوقلاز.

24- Mansour Rahal, Les Maquisards , Pages Du Maquis Des Aurès Durant La Guerre De Libération مطبعة الشروق القبة الجزائر 2000، ص 243.

25- وهم قادة الولايات الأولى والثالثة والرابعة والسادسة (العبيدي الحاج لخضر، العقيد عميروش، العقيد سي أحمد بوقرة، العقيد سي الحواس).

26- قديد محمد: الرد الوافي على مذكرات علي كافي، دار هومة، الجزائر 2001، ص 78.

27- برنامج الجنرال شال هو مشروع عسكري حسب كل ولاية تعرض فيه الشعب إلى العذاب والاعتقال والاحتشاد متبعا سياسة الأرض المحروقة تحت تسميات مختلفة (التاج في الغرب والحزام في الولاية الرابعة والشرارة بالأولى والمنظار بالثالثة والأحجار الكريمة بالثانية).

28- منتدى الشروق الأحد 16 أوت 2009 / العدد 2690 تحت عنوان اجتماع العقدا لإنقاذ الثورة من الاختناق ص 9.

29- عبد الحميد إبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص 44.

30- Florance Beaugé, Algérie Une Guerre Sans Gloire, Histoire d'une Enquête, Ed Chihab, Alger 2006, p 123-125.

31- جريدة الخبر في الذكرى 57 للثورة الجزائرية 2011/11/1 عدد 6522 ص 7 إعداد جعفر بن صالح.

32- يقص بهم: - بلقاسم كريم ولد يوم 1924/12/14 عضو لجنة الستة وقائد منطقة القبائل.

- بن طوبال لخضر مواليد الميلة 1923 عضو مجموعة 22 المنطقة الثانية.

- بو صوف عبد الحفيظ ولد يوم 27 أوت 1926 كان نائبا للعربي بن مهدي في منطقة وهران

33- من مواليد 1937 ببجاية قضى سنة كاملة مع العقيد عميروش 58/57 في الولاية الثالثة كسكرتير خاص وهو اليوم باحثا وأستاذا بجامعة سان دييغو بالولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر هذا المؤلف بمثابة مذكرات.

34- نشرت العديد من الدراسات احصاء ضحايا لابلويت في الولاية الثالثة ما بين 300 و 600 ضحية أما منشقو الولاية الأولى فقد بلغ 100 فرد.

Le Quotidien d'Oran 13/11/2008 N° 4234 Bourguiba, la Tunisie et la -35  
Guerre d'Algerie.

36- النقيب ليجي في مذكراته: Aux Carrefours de la Guerre, Albin Michel, Paris  
1983.

37- أكد هذه المعلومة العقيد علي كافي في مذكراته السابقة دار القصة 1999، ص 136.

38- أنظر شهادة المجاهد جودي التومي ، العقيد عميروش أمام مفترق الطرق . أوت 2008

39- El Watan, Week – End : 26/02/2010 N0 48 ; Nouredine Djoudi Ex  
Ambassadeur d'Algérie en Afrique de Sud 1960, Un Témoin Privilégié  
.ANC-ALN

40- في تلك الفترة كان الوضع صعبا وكان الداخل يعاني من الحصار والحرب البسيكولوجي بعد إنشاء خطي شال  
وموريس.

41- أنظر مداخلات المؤرخ محمد القورصو في قراءة لكتاب فرحات عباس "غدا يطلع النهار" في الندوة الخاصة  
بالذكرى 25 لرحيله يوم 25 ديسمبر 2010 من تنظيم جمعية مشعل الشهيد الجزائر 2010.

42- اتصال الجنرال "صالان" بالمدعو بلونيس يوم 1957/05/31 وعرض عليه اتفاقا تم بموجبه تنفيذ مجازر ملوزة  
وتوظيف ذلك ضد جيش التحرير الوطني ثم لقب بالجنرال.

43- يقصد مكتب الشؤون الأهلية التابعة للولاية العامة.

44 في فبراير 1957 تمكن الأمن الفرنسي من أسر قيادة اتحادية المهاجرين وعلى رأسهم محمد لجاوي وأحمد طالب  
الإبراهيمي.

45- تصريح العقيد لطفى لفرحات عباس: "أفضل الموت في الجبال علي العيش مع هؤلاء..." وكان يقصد قادة الثورة  
في الخارج. شهادة حمو عميروش لمنتدى الشروق يوم 16 أوت 2009.

46- متخصص في تاريخ الاستعمار الفرنسي ونائب رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان.

47- محمد أركون مفكر جزائري كان مقيما بفرنسا عمل أستاذا بجامعة السربون بباريس و توفي في 2011.

48- من المصطلحات التي يستعملها "أركون" كثيرا لما يتعلق الأمر بالتاريخ السياسي وأصبحت الكلمة تخصصا علميا  
يدرس في الجامعات الكبرى.